

اقتصاد منطقة اليورو ينمو 0.3% في الربع الأول 2024



قالت يوروستات، الأربعاء: «إن اقتصاد منطقة اليورو نما بنسبة 0.3% في الربع الأول من 2024، مما يشير إلى أن التعافي البطيء جار الآن بعد ستة فصول متتالية من النمو الراكد أو السلبي، مؤكداً تقديرات أولية». ومع ذلك، في الربع السابق، تأكد النمو عند سالب 0.1%، مما يشير إلى أن الكتلة كانت في حالة ركود، كما توقع العديد من الاقتصاديين منذ فترة طويلة. وانكمش الاقتصاد بنسبة 0.1% في الربعين الثالث والرابع، وهو ما يتوافق مع التعريف التقليدي للركود الذي يتكون من ربعين متتاليين من النمو السلبي. ومن بين أكبر دول منطقة اليورو، كانت إسبانيا الأقوى أداءً في الربع الأول بنمو نسبته 0.7%، في حين كانت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا جميعها عند متوسط منطقة اليورو أو أقل بقليل. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل التوظيف بنسبة 0.3% في الربع الأول، مما يؤكد الأدلة المتواترة على أن سوق العمل استمر في التشدد حيث كانت الشركات تخزن العمالة تحسباً لانتعاش النمو. وفي حين رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة لإبطاء النمو والتضخم بشكل حاد، فقد احتفظت الشركات بالعمال، على عكس أغلب فترات الركود الأخرى.

• انخفاض التضخم

إلى ذلك، قال الاتحاد الأوروبي، إنه يتوقع انخفاض التضخم في منطقة اليورو في العام 2024 عما كان متوقعاً في السابق وترك تقديراته للنمو من دون تغيير رغم عدم اليقين العالمي.

وقالت المفوضية الأوروبية إن التضخم سيتباطأ إلى 2.5% هذا العام، انخفاضاً من 2.7% كما توقّعت في فبراير. وتوقّعت أن تنمو منطقة اليورو بنسبة 0.8% في العام 2024، لكن المفوض الاقتصادي للاتحاد الأوروبي باولو جنتيلوني قال: «إن التوقعات ما زالت غير مؤكدة في ظل حربين مستعرتين في الجوار في أوكرانيا وفي قطاع غزة». ويأتي ذلك في ظلّ تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في أسعار المستهلكين بفضل الأرقام الجيدة المسجلة مطلع العام. وتقترب هذه الأسعار من هدف 2% الذي حدده البنك المركزي الأوروبي والذي ينبغي أن يطمئن المؤسسة النقدية في إطار خطتها لخفض أسعار الفائدة في حزيران/يونيو.

وقالت المفوضية إنّه «من المتوقع أن يستمرّ التضخم في الانخفاض ويصل إلى هدفه في وقت أبكر قليلاً في العام 2025» ممّا كانت ذكرته التوقّعات السابقة المنشورة في 15 فبراير. وفي السنة المقبلة، تعوّل بروكسل على زيادة الأسعار بنسبة 2.1% في الدول العشرين التي تتقاسم العملة الموحدة مقابل نسبة 2.2% حتى الآن.

((وكالات